دور المعلومة المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولية

The Role Of Accounting Information In Bank Risk Management In Light Of International Accounting Standards

ط د.فوضيل لحسن

جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف – الجزائر

fodhil222@yahoo.fr

أ.د بن نافلة قدور

جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف – الجزائر

bennafladz@gmail.com

Abstract

For risk management, international accounting standards and international standards aimed at preparing financial reports to provide information that will help strengthen the understanding of the impact of the financial instruments (assets and financial liabilities), whether inside or outside the budget on the financial position, Bank's performance and cash flows and aid as well as in estimating the size and timing of cash flows and the risks associated with these assets and financial liabilities. And it is considered important to provide information on the administrative policies for controlling the risks associated with financial instruments, including policies relating to certain things, such as protection against exposure to risk,Avoid unnecessary concentration of risk and provide the necessary guarantees to mitigate credit risk requirements as that would provide an extra dimension,And independent of the financial instruments at a specified time.Some institutions disclose all information on risks in the form of Notes attached to the financial statements

Keywords: Accounting Information, Risk Management, banks, International Accounting Standards.

مقدمة:

تجدر الإشارة أنه يتم النظر إلى القوائم المالية على أنها تعكس بصورة واضحة الآثار المالية للعمليات و الأحداث التي حدثت فعلا، و هذا ما يمثل أحد أهم جوانب القصور في القوائم المالية بما يخص الإفصاح عن المعلومة المحاسبية الملائمة لقياس المخاطر، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار المخاطر المستقبلية التي يمكن أن تتعرض لها البنوك، لذل فان معايير المحاسبة الدولية توجهت للتأكيد الى أهمية الإفصاح عن الأنواع المختلفة للمخاطر التي يتعرض لها البنك، و تعمل تباعا على زيادة حجم الافصاح المتعلق بهذه المخاطر، ليس فقط لإدارة البنك بل لمختلف مستخدمي القوائم المالية.

و مما لا شك فيه أيضا أن مستخدمي القوائم المالية المصرفية مهتمون بمعرفة ما يتمتع به البنك من درجة سيولة و قدرة على الوفاء بالديون و بيان بالمخاطر المتعلقة بالأصول و الالتزامات المثبتة بميزانية البنك و تلك التي لا تظهر في الميزانية، إن تطبيق معايير الإفصاح سيتيح للمساهمين و المودعين و أصحاب المصلحة ارتباطا مباشرا بإدارة و متابعة عمليات البنك، حيث أن المستثمرين شركاء للمصرف في كل عملياته و لهم الحق في معرفة دور المصرف في إدارة المخاطر المتعلقة بتلك العمليات و موقف البنك المالي و كل ما من شأنه أن يؤثر بصورة أو بأخرى على استثماراتهم، و مما لا شك فيه أن توفير هذه المعلومات سيساعد و يسهل عملية إدارة المخاطر المصرفية و الرقابة عليها، و هنا يمكن القول أن أهمية الإفصاح عن المخاطر المصرفية تنبع من كون قضية إدارة المخاطر من القضايا الأساسية في إدارة البنك إن لم تكن في إدارة القطاع المالي بشكل عام حيث تعد المخاطر من المعالم الرئيسية للاقتصاد المعاصر و ذلك للعلاقة القائمة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث ينعكس سلبا تزايد معدلات المخاطر للاستثمار في أحد القطاعات على القطاعات الأخرى.

أهمية البحث: ترجع أهمية هذا البحث إلى النقاط التالية:

- يتناول هذا البحث موضوعا ندرت فيه البحوث في علم المحاسبة، اذ أنه يهتم بالقياس و الإفصاح عن المخاطر وفقا لمعايير المحاسبة الدولية؛

-لمعايير المحاسبة الدولية دور في قياس و إدارة المخاطر، فلم تعد المحاسبة مجرد تسجيل و تبويب و عرض البيانات المالية للأحداث الاقتصادية لفترة ما، بل غدت أداة من أجل قياس و تقييم المخاطر و إدارتها.

أهداف البحث: نسعى من خلال تناول هذه الدراسة إلى:

-بيان أهمية التقييم و القياس الكمي الدقيق للمخاطر كجزء جوهري من أنظمة إدارة المخاطر الفعالة، و البنك الذي ليس لديه نظام قياس مخاطر تكون إمكانيته محدودة في رقابة و ضبط مستويات المخاطر، و الهدف من قياس المخاطر هو التحديد الرقمي للخسائر المتوقعة من كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك. و يتم مبدئيا تحديد المخاطر بالأرقام و ذلك للحد بشكل عام من إجمالي المخاطر التي يتعرض لها البنك. و أنظمة إدارة المخاطر الجيدة هي التي تقوم بتقدير المخاطر على مستوى كل من المحافظ و الصفقات.

- بيان أن المعلومات، و نظم المعلومات ذات حيوية خاصة لعملية إدارة المخاطر، حيث لا يمكن السيطرة على شيء لا تعرفه، أو لا توجد معلومات كافية عنه، و من ثم فالمعلومات ضرورية لمتابعة المخاطر و الحد منها – لمنعها واكتشافها- و تتعدى المحاسبة إلى كافة أوجه العمليات. لذلك فان البنوك بحاجة الى نظام يدير و يراقب و يسيطر على محتوى و تدفق المعلومات. - تحديد متطلبات الإفصاح عن المعلومة المحاسبية الملائمة لتقييم و قياس المخاطر وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

مشكلة البحث: من الممكن صياغة مشكلة البحث على النحو التالي:

هل الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية سيعزز من دور المعلومة المحاسبية في إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية؟

خطة البحث: لكي نصل إلى تحقيق أهداف البحث سوف نتطرق للموضوعات الآتية:

المحور الأول: إدارة المخاطر في البنوك؛

المحور الثاني: دور المعلومة المحاسبية في تقييم و قياس مخاطر البنوك؛

المحور الثالث:دور المعايير المحاسبية الدولية في توفير المعلومة المحاسبية الملائمة لتقييم و قياس مخاطر البنوك.

المحور الأول: إدارة المخاطر في البنوك

1- مفهوم وأنواع المخاطر التي تواجه البنوك:

إن الوصول إلى تعريف واحد و متفق عليه لمفهوم المخاطر يعتبر أمرا صعب المنال كما هو الحال تقريبا في سائر العلوم الاجتماعية بصفة عامة، حيث ظهر أكثر من تعريف لهذا المفهوم، و منها:

- حالة عدم التأكد المتعلقة بحصول الربح أو الخسارة.[1]
- الخسائر المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين.[2]
- إمكانية أو احتمال انخفاض العائد بما يؤدي الى تحقق خسائر أو انحرافات غير ملائمة.[3]
-عدم التأكد من حتمية حصول العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة.[4]

أما على صعيد الصناعة المصرفية، تعرف المخاطر بأنها الانخفاض في القيمة السوقية للمؤسسة بسبب التغيرات في بيئة الأعمال. و نموذجيا تتحدد مصادر الخسارة في القيمة السوقية، بأربعة مصادر رئيسية هي:

أ- المخاطر السوقية: و هي التغير في صافي قيمة الموجودات بسبب التغير في العوامل الاقتصادية الأساسية مثل أسعار الفائدة و أسعار الصرف الأجنبي، و أسعار السلع، و أسعار الأوراق المالية؛

ب- المخاطر الائتمانية: و هي التغير في صافي قيمة الموجودات بسبب التغير في القدرة المتوقعة للطرف المقابل(المدين) على الوفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه البنك المقرض في المواعيد المحددة؛

ج- المخاطر التشغيلية: و هي مخاطرة الخسائر الناجمة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية و الأفراد و النظم؛

د- مخاطر الأداء: و تشمل على الخسائر الناجمة عن الفشل في رقابة الأفراد العاملين بصورة جيدة أو الفشل في استخدام الطرق المناسبة.[5]

و الشكل الآتي يوضح أنواع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك:

الشكل 01: أنواع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك

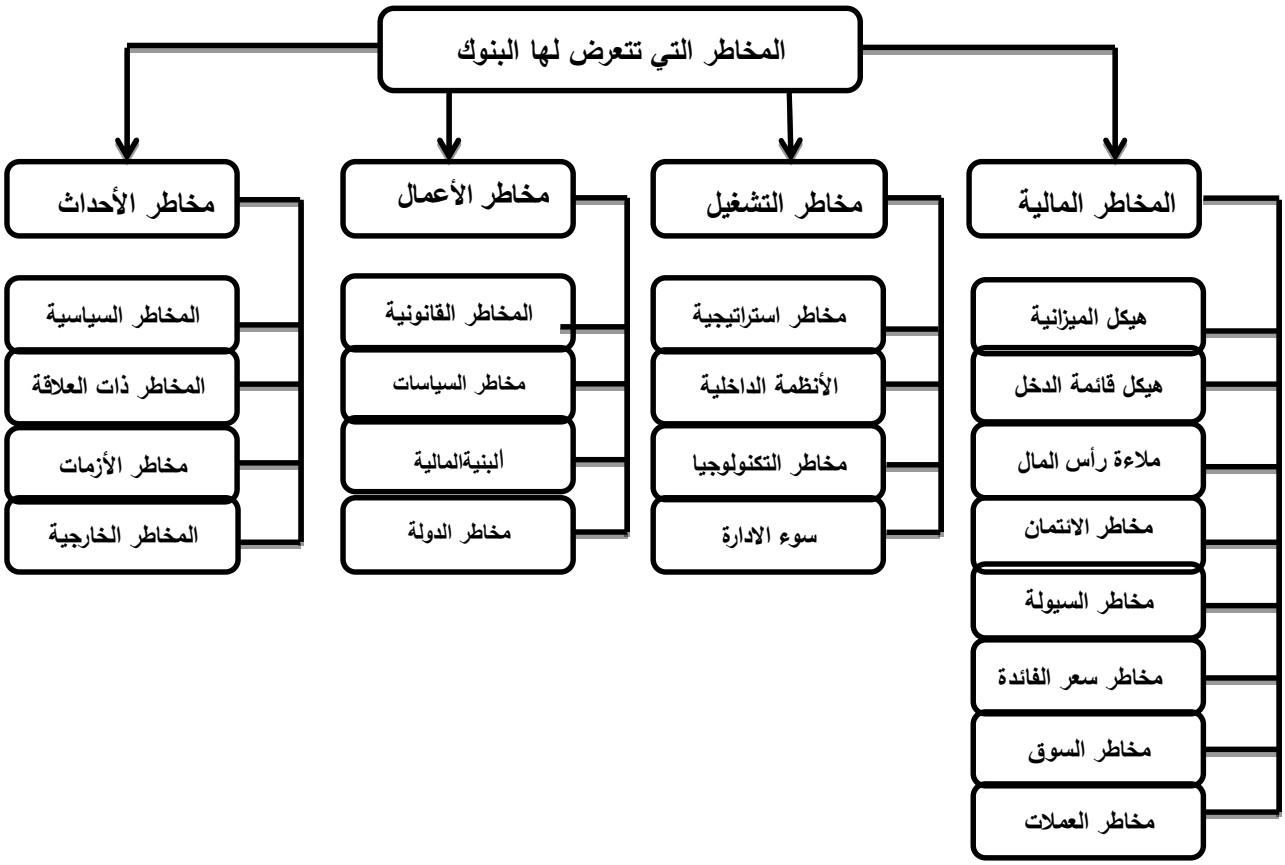

المصدر :علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني،"الحوكمة المؤسسية و الأداء الاستراتيجي للمصارف"،ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان،2011،ص.55

2-مفهوم و خطوات إدارة المخاطر:

2-1-مفهوم إدارة المخاطر:

يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها "عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة و تصميم و تنفيذ اجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع الى الحد الأدنى" [6].

وقد عرفت إدارة المخاطر على أنها" العملية التي تتضمن إزالة و تخفيض الأخطار و السيطرة عليها و تحسين المنافع و تفادي الأضرار من التعرض للخطر"[7]

كما عرفت إدارة المخاطر على أنها " تحديد و تحليل و السيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية للمشروع" [8]

و هناك تعريف آخر لإدارة المخاطر على أنها" تتضمن تحديد الأخطار و قياسها و الرقابة و السيطرة عليها، و يجب أن تضمن العملية فهم إدارة الخطر بشكل واضح و انجاز أهداف و استراتيجيات العمل"[9]

و مما تقدم من التعاريف السابقة نستنتج أن إدارة المخاطر تتضمن ما يلي:

- تحديد و قياس المخاطر و تحليلها و الرقابة عليها؛
- تخفيض و إزالة الأخطار و السيطرة عليها؛
- التخفيض من التأثير السلبي لحدوث الخطر؛
- تحقيق أهداف و استراتيجيات العمل.

2-2- خطوات إدارة المخاطر:

بشكل عام، يمكن اختصار خطوات عمل إدارة المخاطر وفق الخطوات المتتالية التالية:

- تعريف المخاطر المالية الرئيسية التي يواجهها البنك و مفاضلتها؛
- تحديد المستوى الملائم للتعرض للمخاطرة؛
- تطبيق إستراتيجية إدارة المخاطر بما يتوافق مع السياسة؛
- قياس المخاطر و التقرير عنها و مراقبتها و تصفيتها حسب الحاجة و الحد منها.

كما يمكن تقسيم مراحل عمل إدارة المخاطر إلى ستة عمليات رئيسية هي: - تخطيط إدارة المخاطر، - تعريف المخاطر،- التحليل النوعي للمخاطر و التحليل الكمي للمخاطر، - تخطيط الاستجابة للخطر،- رقابة المخاطر و ضبطها.

علما بأنه لا يوجد نظام إدارة مخاطر فريد يتم العمل به في كل البنوك، لأن البنوك تختلف حسب تركيبتها و حسب ظروف السوق. و على كل بنك أن يطور و يصمم برنامج لإدارة المخاطر خاص به حسب احتياجاته و ظروفه. على كل حال فإن نظم إدارة المخاطر السليمة لديها أساسيات شائعة متنوعة.[10]

3- دور المعلومة المحاسبية في تقييم وقياس مخاطر البنوك

إذا لم يتم تقييم و قياس المخاطر فإنه لن يكون بالإمكان رقابتها و الحد منها. إضافة الى ذلك ، فإن التقييم الصحيح للمخاطر يعطي الإدارة نظرة واضحة لموقف البنك و يساعد في اقتراح خطة اجرائية مستقبلية. و من أجل أن تسيطر البنوك بشكل كاف على التعرض للمخاطر، فإن قياس المخاطر يجب أن يمثل التعرض الكلي للمخاطر في كل من نموذج المخاطر و خط الأعمال، و أن تشتمل على التأثير قصير الأجل بالإضافة الى التأثير طويل الأجل على البنك. و مهما كان حجم البنك كبيرا فإنه يجب تأسيس أنظمة/نماذج تقيس مقدار التعرض للمخاطر. على كل حال، تعتبر عملية القياس الكمي في بعض فئات المخاطر صعبة جدا و معقدة. و كلما كان قياس المخاطر الكمية غير ممكنا، كلما كان تبني المقاييس النوعية ضروريا للسيطرة على المخاطر.

هناك مجموعة من عوامل التقييم الكمية التي يجب على المدراء أن يأخذوها بعين الاعتبار عند قيامهم بعملية التقييم. إن عوامل تقييم المخاطر هذه ليست قوائم فحص إلزامية، بل هي نظرة على القضايا التي يمكن أن تساعد المدير في صنع القرارات من خلال إطار لنظام تقييم المخاطر. يجب أن تعكس تقييمات المخاطر كل من النظرة الحالية و المتوقعة لمدى تعرض البنك للمخاطر، هذا التقييم هو الذي يقود أنشطة و استراتيجيات إدارة المخاطر.

و تظهر مؤشرات المخاطر الرئيسية كنتيجة لعملية تقييم المخاطر و التي يجب أن تستخدم لتقديم اشارات توقع مفيدة لكل من قياس المخاطر و منع حدوثها أو الحد منها.

و تعمل مؤشرات قياس المخاطر كمقاييس محاسبية و حدود تعكس أهداف سياسات إدارة المخاطر، فهي متغيرات رئيسية ينبغي مراقبة مستواها و استقرارها من خلال ادارة المخاطر.

و قد حددت الأدبيات العلمية التي وردت باتفاقية بازل 1 و 2 خمسة أنواع أساسية و جوهرية من المخاطر المصرفية التي ينبغي تحليلها و قياسها و هي: المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطرة رأس المال، المخاطر التشغيلية، المخاطر السوقية. مع إضافة المخاطر الإستراتيجية.

سنتطرق تباعا لقياس كل نوع من المخاطر المذكورة من خلال مقاييس و مؤشرات مصرفية معتمدة لغرض التمكن من إدارة هذه المخاطر و التعرف عليها قبل وقوعها و اتخاذ الإجراءات المصرفية اللازمة و ذلك باستخدام البيانات المحاسبية التاريخية التي من خلالها

قد نختبر المصادر الكافية للمخاطرة المفترضة. حين نستخدم البيانات المحاسبية التاريخية كمقياس لمركز مخاطرة المنشأة لعدة مشكلات محتملة موجودة فان هذه البيانات ستخبر المحلل ما هو حاصل و كيف نتمكن من مواجهة المستقبل من دون الآثار السلبية لهذه المخاطر.[11]

و فيما يلي عرض أسس التقييم الكمي للمخاطر المصرفية بشكل مفصل لكل نوع من أنواع المخاطر و التي يمكن ايجاد مؤشرات لقياسها بشكل دقيق و صحيح وفق الآتي:

3-1-قياس المخاطر الإستراتيجية:

هي تلك المخاطر الحالية و المستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك و على رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات و عدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.[12]

يصعب توفر مقاييس كمية في الممارسات العملية لقياس المخاطر الإستراتيجية، إلا أن تطور الأداء العام للبنك من عام لآخر يعطي مؤشرا على مدى نجاح البنك في التخطيط الاستراتيجي، و قد تزايد في الآونة الأخيرة عدد البنوك التي تفصح عن رؤيتها المستقبلية و تخطيطها الاستراتيجي المستقبلي بما يعني إعطاء صورة واضحة لمستخدمي القوائم المالية في الوقوف على التطورات المستقبلية لنشاط البنك.[13]

3-2-قياس مخاطر الإقراض (الائتمان):

هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك و رأسماله و الناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك بالوقت المناسب،و تعتبر القروض هي أهم مصادر مخاطر الإقراض، و يذكر أن مخاطر الإقراض موجودة في نشاطات البنك سواء أكانت داخل الميزانية أو خارجها. أما دور المعلومة المحاسبية في إدارة هذا النوع من المخاطر يكمن في تكوين مخصصات لمقابلة الخسائر المتوقعة بالإضافة الى الاحتفاظ بما يكفي من رأس المال لامتصاص الخسائر غير المتوقعة إلى جانب التقييم الشامل لبيان مدى قدرة المقترض و إمكانيته على السداد في الوقت المناسب و المحدد.

يتضمن تقييم مخاطر الائتمان و التعامل مع هذه المخاطر و قياس مؤشراتها، تصنيف و متابعة المستحقات و المتأخرات. و في هذا الإطار، تبرز أهمية وضع أسس موحدة لتصنيف الديون و تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة أي نقص في قيمتها بما يحقق كفاية الأصول لمقابلة الالتزامات على البنك و تتلخص أسس التصنيف بتوزيع الديون الى مجموعتين رئيسيتين، حسب توصيات اللجنة العربية للرقابة المصرفية الصادرة عن صندوق النقد العربي، هما مجموعة الديون المنتظمة الجيدة، و مجموعة الديون غير المنتظمة، و يندرج ضمن الديون غير المنتظمة ثلاث فئات: دون المستوى و مشكوك في تحصيلها و رديئة. و يتم تكوين مخصصات للديون الممنوحة للعملاء كحد أدنى وفقا للنسب التالية:

- مخصصات محددة للديون غير المنتظمة:

- دون المستوى، بحد أدنى15 في المائة؛
- مشكوك في تحصيلها، بحد أدنى 45 في المائة؛
- رديئة، 100 في المائة.

- مخصصات عامة للديون المنتظمة: بحد أدنى واحد في المائة.

و تحتسب المخصصات على صافي رصيد المديونية القائمة بعد استبعاد الضمانات المقابلة، في حالة توفر ضمانات عينية أو مصرفية عالية الجودة و قابلة للتسييل في آجال و مستوفية للشروط القانونية و الفوائد المعلقة إن وجدت.[14]

و حتى يتسنى إدارة مخاطر الاقراض يجب توافر نظم معلومات تتيح البيانات الضرورية للتعرف على:

- تصنيف ائتماني للعملاء Rating من حيث درجة الملاءة؛
- التركزات في منح الائتمان (للعميل/ للنشاطات/ للمناطق الجغرافية)؛
- تصنيف القروض إلى منتظمة و غير منتظمة؛

- كفاية المخصصات و مدى جودة الضمانات و تقييمها؛
- القروض المتعثرة.[15]

و تركز مؤشرات قياس مخاطر الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات التعثر، و تقوم معظم النسب على فحص صافي خسائر القروض و القروض المتعثرة. و من أهم مؤشرات قياس مخاطر الائتمان:

- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/القروض التي استحقت و لم تسدد؛
- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/إجمالي القروض غير المنتظمة؛
- نسبة الأصول غير العاملة/القروض الكلية و عقود الإيجار طويلة الأمد؛
- نسبة الديون المعدومة الصافية التي يتعذر تحصيلها من القروض/القروض الكلية و عقود الإيجار طويلة الأمد؛
- نسبة المخصصات السنوية لخسائر القروض إلى القروض الكلية و عقود الإيجار طويلة الأمد أو إلى رأس المال السهمي؛
- نسبة احتياطي خسائر القروض إلى القروض الكلية و عقود الإيجار طويلة الأمد أو إلى رأس المال السهمي؛
- نسبة الأصول غير العاملة إلى رأس المال السهمي.

3-3-قياس مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم الاحتفاظ بنقدية كافية و القدرة على الاقتراض لمواجهة مسحوبات الودائع و الطلب الصافي على القروض و الاحتياجات النقدية الأخرى. و لمواجهة خطر السيولة، قد يندفع البنك الى اقتراض أموال طارئة بتكلفة عالية لمواجهة احتياجاته الوقتية من النقدية مخفضا مكاسبه و قد يدفع انخفاض مستوى السيولة البنك الى عرض معدلات فائدة عالية لجذب مودعين للتعامل بشهادات إيداع. أما دور المعلومة المحاسبية لغرض إدارة المخاطر أعلاه فانه يكمن في الآتي:[16]

- الموائمة الزمنية لإدارة الموجودات و المطلوبات و التدفقات النقدية المطلوبة؛
- السيطرة على مصادر و استخدامات أموال البنك من الودائع من خلال إعطاء أولوية عند توظيف تلك الأموال للاستثمارات ذات العائد المضمون؛
- وضع آلية للتحكم في إدارة مخاطر السيولة على أن تكون تلك الآلية جزء من الرقابة الداخلية للبنك يتم من خلالها التدقيق المنتظم للمعلومات المحاسبية الواردة بشأن عملية إدارة السيولة و تحديد المشاكل و المعوقات التي تواجه عسر السيولة في البنك.

بما أن سيولة الأصول و الالتزامات في الميزانية متدرجة إلى فئات حسب آجال استحقاقها و معدلات الفائدة المترتبة عليها وفق الشروط التعاقدية، فيمكن الاستنتاج بأن عنصر الزمن يشكل دورا حاسما و محوريا في تقييم مخاطر السيولة، حيث أن هذا التقييم يعتمد على مدى قدرة البنك في تحقيق المواءمة و المقابلة بين آجال و أحجام الأصول و الالتزامات المالية للبنك، مع الأخذ بعين الاعتبار تلبية احتياجات البنوك من السيولة في إطار تحقيق التوازن الثالوثي بين كل من السيولة و الربحية و المخاطر.

وتقدر البنوك احتياجاتها للسيولة بناءا على الخبرة و متوسط السيولة للبنوك المناظرة بالحجم و الإقليم الجغرافي وفق مؤشرات السيولة التالية:

- مؤشر مركز النقديةCash Position Indicator: قيمة النقدية و الودائع واجبة الأداء من مؤسسات الادخار/مجموع الأصول؛
- مؤشر الأوراق المالية السائلة: قيمة الأوراق المالية الحكومية إلى مجموع الأصول؛
- نسبة القدرة على الوفاء بالالتزامات الماليةCapacity Ratio : و هي تساوي قيمة القروض الصافية و الإيجارات إلى مجموع الأصول، و هو مؤشر سلبي لأن القروض و الإيجارات غالبا ما يتم اعتبارها من بين الأصول الأقل سيولة في البنوك؛
- نسبة السيولة السريعةHot Money Ratio : و هي تساوي قيمة الأصول قصيرة الأجل في السوق النقدية الى الالتزامات المتقلبة؛
- نسبة الودائع الأساسيةCore Deposit Ratio : و هي تساوي قيمة الودائع الأساسية/مجموع الأصول؛
- نسبة ودائع الصلح الواقي من الإفلاسDeposit Composition Ratio : و هي تساوي الودائع تحت الطلب/الودائع لأجل (حسابات التوفير المصرفية). تقيس هذه النسبة استقرار قاعدة التمويل، و الانخفاض في هذه النسبة يعني استقرار أكبر في الودائع

- نسبة إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصول
- نسبة الالتزامات المتقلبة /إجمالي الأصول.

و بصفة عامة فإن نظام السيولة المتبع بالبنك يتعين أن يتيح كحد أدنى البيانات و المعلومات الآتية للإدارة العليا للبنك ،حتى تتمكن من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب:

- مدى كفاية مصادر السيولة بالمقارنة بالاحتياجات الحالية و المستقبلية؛
- المقدرة على توفير سيولة بتكلفة مناسبة في أي وقت من الأوقات؛
- تحديد حجم الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية دون خسائر تذكر؛
- تحديد الحجم المتوقع استخدامه من الارتباطات/الحدود الائتمانية؛
- تحديد حجم الموارد قصيرة الأجل المستخدمة في تمويل أصول ذات آجال طويلة.[17]

3-4-قياس مخاطر سعر الفائدة:

هي المخاطر الحالية و المستقبلية التي لها تأثير سلبي على إيرادات البنك و رأسماله الناتجة عن التغيرات المعاكسة في سعر الفائدة. ان مخاطر سعر الفائدة الكبيرة يمكن أن تشكل تهديد كبير لقاعدة الأرباح و رأس المال بالنسبة الى البنك، و ان الهدف الرئيسي من ادارة مخاطر سعر الفائدة هو الإبقاء على مستويات مقبولة بالنسبة للبنك. ويمكن تلخيص أهم مؤشرات قياس مخاطر سعر الفائدة المطلوبة من نظام المعلومات كما يلي:

- فجوة الاستحقاق لمخاطر سعر الفائدة = الأصول الحساسة – الالتزامات الحساسة؛
- معدل الفجوة = الفجوة المتراكمة لكامل المدة/إجمالي الأصول X 100؛
- معدل الحساسية = الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة/الالتزامات الحساسة تجاه سعر الفائدة.

3-5-قياس مخاطر كفاية رأس المال:

وترتبط مخاطر عدم الملاءة في رأس المال بمخاطر جودة الأصول، و جميع مخاطر البنك التي سبق الإشارة إليها، و كلما زادت المخاطر التي يتحملها البنك لما زاد مقدار رأس المال المطلوب لكي يتمكن من مزاولة نشاطه، كما تتأثر مخاطر رأس المال بسياسة توزيع الإرباح التي يتبعها البنك(أي مقدار الأرباح التي يوزعها و مقدار الأرباح المحتجزة). و يمكن تلخيص أهم مؤشرات قياس عدم الملاءة في رأس المال المطلوبة من نظام المعلومات كما يلي:[18]

- حقوق المساهمين/إجمالي الأصول؛
- الشريحة الأولى من رأس المال/الأصول المرجحة بأوزان المخاطر؛
- رأس المال الخاص/الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

3-6-قياس مخاطر سعر الصرف:

هي المخاطر الحالية و المستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك و رأس ماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف. و تتمثل احتمالية الخسارة من إعادة تقييم مركز مأخوذ بالعملة المحلية مقابل عملات أجنبية. و يمكن تلخيص أهم مؤشرات قياس مخاطر أسعار الصرف المطلوبة من نظام المعلومات كما يلي:

- المركز المفتوح في كل عملة/رأس المال الخاص؛
- إجمالي المراكز المفتوحة/رأس المال الخاص.

3-7-قياس مخاطر التشغيل:

هي المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص و الأنظمة أو حدوث ظروف خارجية. و إن مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، فشل تقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، الكوارث الطبيعية تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة. و يمكن قياس مخاطر التشغيل من خلال كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في البنك، و هي تشمل الرقابة على التكاليف و الإنتاجية و التركيز على بعض المؤشرات التي تقيس نصيب العامل من إجمالي الأصول أو نصيب العامل من إجمالي المصروفات.

المحور الثاني: دور المعايير المحاسبية الدولية في توفير المعلومة المحاسبية الملائمة لتقييم و قياس مخاطر البنوك

ترى لجنة بازل للرقابة المصرفية أن تستوفي معايير المحاسبة الدولية ثلاثة معايير عامة:

- ينبغي أن تسهم معايير المحاسبة- أو تكون متسقة و غير معوقة على الأقل – في إدارة المخاطر و الممارسات السليمة في البنوك؛ كما ينبغي أن توفر اطارا رشيدا موثقا لتوليد معلومات محاسبية عالية الجودة في المصارف؛
- يجب أن تسهل معايير المحاسبة إيجاد نظام للسوق من خلال التشجيع على شفافية إثبات المركز المالي للبنك، و إدارة تعرضات المخاطر و أنشطة إدارة المخاطر؛
- ينبغي أن تسهل معايير المحاسبة و لا تعوق الإشراف الفعال على المصارف.

و بالإضافة الى المعايير العامة:

- *ينبغي أن يكون الإفصاح شاملا بدرجة كافية تسمح بتقييم المركز المالي للبنك و أدائه و التعرضات للمخاطر و أنشطة ادارة المخاطر؛
- ينبغي أن تكون معايير المحاسبة الدولية ملائمة للتنفيذ في الأسواق المالية الأكثر تقدما و لكن أيضا في الأسواق الناشئة؛
- وتوجد أيضا معايير نوعية معينة ترتكز عليها المحاسبة عالية الجودة:

- ينبغي أن تولد مبادئ المحاسبة معلومات محاسبية وثيقة الصلة و ذات معنى؛
- ينبغي أن تولد مبادئ المحاسبية قياسات متسقة لبنوك متماثلة أو ذات صلة ببعضها؛
- ألا يكون لمعايير المحاسبة أساس نظري سليم فقط، بل يكون قابلا للتطبيق عمليا أيضا؛
- يجب ألا تكون معايير المحاسبة معقدة بصورة مغالى فيها بالقضية محل الدراسة؛
- يجب أن تكون معايير المحاسبة دقيقة بدرجة تكفي لضمان اتساق و ثبات التطبيق؛
- ينبغي ألا تسمح معايير المحاسبة بمعالجات بديلة، و عندا يتم السماح بمعالجات بديلة أو تكون التعديلات ضرورية عند تطبيق مبادئ المحاسبة ينبغي اشتراط تقديم افصاحات متوازية.[19]

ومن أهم متطلبات الإفصاح عن المعلومة المحاسبية الملائمة لقياس المخاطر في البنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية ما يلي:

1-الارتباطات و الالتزامات المحتملة بما في ذلك البنود خارج الميزانية:

تمثل هذه التعهدات و الالتزامات مواقف أو ظروف تتوقف نتيجتها النهائية على أحداث مستقبلية ربما تحدث أو لا تحدث، لقد تولى المعيار المحاسبي الدولي رقم (10) التعامل مع الأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية و التي ترتبط بصناعة البنوك، حيث استلزم الإفصاح عنها وفقا لشروط هذا المعيار كما يلي:[20]

- طبيعة و مقدار الارتباطات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية التي لا يمكن إلغاؤها باختيار البنك منفردا بدون تحمل مصروفات أو جزاءات كبيرة؛
- طبيعة و مقدار الارتباطات و الالتزامات المحتملة الناتجة من بنود خارج الميزانية و تشمل تلك البنود المرتبطة بما يلي:

- بدائل الائتمان المباشر و التي تشمل ضمانات عامة للمديونيات، و ضمانات القبول البنكية و الاعتماد المستندية؛

- الالتزامات المحتملة المرتبطة بالمعاملات المتعلقة بخطابات ضمان حسن الأداء و خطابات ضمان ابتدائية و غيرها من خطابات الضمان المرتبطة بمعاملات معينة؛

- عقود الصرف الآجل و غيرها من المشتقات المالية مثل عقود الاختيار و العقود المستقبلية و عقود المبادلات؛

- الارتباطات الأخرى و التي تشمل البنود الأخرى التي تقع خارج الميزانية مثل تعهدات تغطية الائتمانات و تسهيلات الاكتتاب(الإصدار).

و يكون من الأهمية لمستخدمي القوائم المالية للبنك أن يطلعوا على الارتباطات و الالتزامات النهائية (غير القابلة للإلغاء) لأنه قد يكون لها تأثير مستقبلي على السيولة و القدرة على الوفاء بالالتزامات، فعلى سبيل المثال التسهيلات غير المستخدمة و التي يلتزم بها البنك يمكن أن تقدم مثالا جيدا لما يحدث لموقف السيولة في البنك اذا ما قام غالبية العملاء باستخدامها في نفس التوقيت و ليكن في حالة وجود نقص مفاجئ في الأموال في السوق لأسباب اقتصادية أو غيرها. و هكذا فإن الإفصاح عن هذه الالتزامات التي لا يمكن إلغاؤها و تلك الارتباطات ضمن إيضاحات الميزانية أو في أي مكان آخر يعد من الأمور الهامة لمستخدمي القوائم المالية للبنك.

و كذلك فإن البنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان و الاعتماد المستندية و التعهدات، و ما يشبه ذلك تشكل جزءا هاما من أعمال البنك، و بالتالي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية ، و بدون معرفة حجم هذه العمليات فإن مستخدمي القوائم المالية لن يتمكنوا من إجراء تقييم عادل للمركز المالي للبنك (و يرجع ذلك إلى أن تقييم مخاطر الأعمال التي يتعرض لها البنك يعتمد على تقييم البنود الظاهرة في الميزانية و البنود خارج الميزانية على حد سواء).

2-تواريخ استحقاق الأصول و الالتزامات:

تعد تواريخ استحقاق الأصول و الالتزامات من أهم النقاط التي يجب الإفصاح عنها و ذلك لأنها تقدم نظرة شاملة عن موقف السيولة في البنك، إن عملية ربط الأصول و الالتزامات حسب تواريخ استحقاقها تركز على الفترة المتبقية من تاريخ الميزانية، و هي تقدم لنا نظرة واضحة لموقف القدرة المالية للبنك و كذلك الطلبات على سيولة البنك و الموارد التي يتم من خلالها تلبية هذه الطلبات. و في حالة المقابلة غير السليمة بين الأصول و الخصوم في فترات زمنية معينة في المستقبل، خاصة في حالة تجاوز الالتزامات لقيمة الأصول في هذه الفترة الزمنية، فان هذا سوف يعطي مؤشرا خطرا لمستخدمي القوائم المالية للبنك و هي أمور لا تظهر بشكل واضح في القوائم المالية للبنك.

إن تواريخ الاستحقاق التي تطبق على الأصول و الالتزامات تختلف من بنك لآخر، و قد أورد المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 مثالا للفترات المستخدمة في التبويب كالآتي:[21]

- مبالغ مستحقة حتى ثلاثة شهور؛
- مبالغ مستحقة من ثلاثة شهور الى سنة؛
- مبالغ مستحقة من سنة الى خمسة سنوات ؛
-مبالغ مستحقة لأكثر من خمسة سنوات.

ويجب أن تكون فترات الاستحقاق التي يتبعها البنك هي نفسها التي تطبق عل كل من الأصول و الخصوم. لأن هذا يضمن تنظيم تواريخ الاستحقاق و يؤدي إلى إظهار موقف السيولة بصورة أوضح، و يمكن التعبير عن تواريخ الاستحقاق بأكثر من طريقة، فمثلا يمكن أن يتم ذلك عن طريق الفترة المتبقية حتى تاريخ إعادة السداد أو عن طريق الفترة الأصلية حتى تاريخ السداد.

3-تركز الأصول و الخصوم و البنود خارج الميزانية:

البنوك مطالبة بالإفصاح عن أي تركيزات كبيرة للأصول و الخصوم أو البنود خارج الميزانية، ان عمليات الافصاح هذه عبارة عن وسائل تمكن من تحديد المخاطر المحتملة و الكامنة و التي تؤثر على تحقق الأصول و الالتزامات (الأموال المتاحة) للبنك. و يمكن الإفصاح عن أي تركز في الأصول و الالتزامات و البنود خارج الميزانية كما يلي:

- عن طريق المناطق الجغرافية مثل دول معينة أو مجموعة دول أو أقاليم داخل الدولة؛
- عن طريق مجموعات العملاء مثل الحكومات و الهيئات العامة و المشروعات التجارية؛
- عن طريق قطاعات الصناعة مثل صناعي، تجاري، عقاري، زراعي...الخ؛
- أي تركزات أخرى للمخاطر يكون من المناسب الإفصاح عنها بواسطة البنك.

4-القروض و السلفيات الرديئة:

ينبغي لإدارة المصرف الإفصاح عن السياسة التي على أساسها يتم تحديد القروض و السلف غير القابلة للتحصيل، و عن المبلغ المخصص كمؤونة لمواجهة هذا النوع من الخسائر، و كذلك القروض و السلف التي تم إعدامها و استردت خلا الفترة. حيث تعتبر الخسائر في القروض و السلفيات الممنوحة مؤشرا هاما عن مدى صحة الدراسات و الأدوات التي يستخدمها البنك قبل اتخاذ القرار بمنح الائتمان أو عدمه.

5-تعاملات الأطراف ذوى العلاقة:

تكون الأطراف ذات علاقة اذا كان لدى أحدهما القدرة على مراقبة الطرف الآخر أو ممارسة تأثير كبير على الطرف الآخر لاتخاذ قرارات مالية و تشغيلية، و يطالب المعيار المحاسبي الدولي رقم (24) بالإفصاح عن معاملات الأطراف ذوى العلاقة، و عندما يدخل البنك في معاملات مع أطراف ذوى علاقة فانه يجب الإفصاح عن الأمور التالية:

- طبيعة العلاقة(فرضا العلاقة مع المديرين أو حملة الأسهم الرئيسية...الخ)؛
- نوع المعاملة(قروض و سلفيات أو بنود خارج الميزانية...الخ)؛
- عناصر المعاملة، و تشمل العناصر التي يجب الإفصاح عنها سياسة إقراض البنك للأطراف ذوى العلاقة و معاملات هذا الطرف و المبلغ الذي تمثله المعاملة أو نسبتها لكل من:

- كل قرض أو سلفية، ودائع و تعهدات، و كمبيالات، و ربما يشمل الإفصاح أيضا إجمالي المبالغ القائمة في بداية و نهاية العام و كذلك التغييرات التي تطرأ على هذه الحسابات خلال العام؛
- الأنواع الرئيسية للدخل، و مصروف الفوائد، والعمولات المدفوعة؛
- قيمة المصروفات المحملة خلال الفترة لمواجهة خسائر القروض و السلفيات، و المخصصات المكونة لها في تاريخ الميزانية؛
- الارتباطات غير القابلة للإلغاء و الالتزامات المحتملة و الارتباطات عن البنود خارج الميزانية.

6-الإفصاح عن الأصول المرهونة:

ينبغي على البنوك الإفصاح عن الأصول المرهونة بصفتها ضمانا، لأن مبالغ و قيم هذه الأصول سوف تقدم مؤشرا هاما على مدى قدرة المصرف على إدارة أصوله، وعن مدى سلامة مركزه المالي و مدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد.

7-الإفصاح عن أنشطة الأمانة:

يمكن أن تعمل البنوك كأمناء لإدارة أموال الغير، و هو ما ينتج عنه حيازة البنك لأصول مملوكة للغير، و مثل هذه الأصول لا يجب أن تدخل ضمن القوائم المالية للبنك، و ذلك لأنه يحوزها نيابة عن طرف ثالث بغرض إدارة هذه الأموال مثل صناديق الاستثمار و صناديق المعاشات، و إذا شارك البنك في أنشطة أمناء إدارة الأموال بدرجة كبيرة و هامة،فانه يجب أن يشتمل هذا الإفصاح عن أي التزامات محتملة في حالة فشل البنك في إدارته لهذه الأصول. إن خدمات حفظ الأصول ليست جزء من أنشطة أمناء إدارة الأموال.[22]

8-الإفصاح عن المخاطر

وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 على إدارة المصرف أن تقدم معلومات كافية عن المخاطر المصرفية التي تواجه أداء المصرف لنشاطه،لذا يجب الإفصاح عن: [23]

8-1-بالنسبة لمخاطر الائتمان: الأسس التي يتم بموجبها يتم تحديد المخاطر المصرفية العامة و المعالجة المحاسبية لهذه الأعباء، و المبالغ المخصصة لهذه المخاطر بشكل منفصل عن تلك المخصصة لمواجهة المخاطر الأخرى.كما على المصرف الإفصاح عن أية تركزات هامة في أصول المصرف أو التزاماته، سواء من حيث المناطق الجغرافية، العملاء و الأطراف ذات العلاقة أو الصناعة.يعتبر الإفصاح عن المبالغ المخصصة لمواجهة الخسائر المحتملة في القروض و السلفات مؤشرا هاما عن مدى كفاءة المصرف في إدارة مخاطر الائتمان، لذا يعتبر الإفصاح عن هذه المبالغ على غاية من الأهمية سواء كانت هذه المبالغ مخصصة لمواجهة قروض بعينها أم لمواجهة مخاطر الإقراض العامة.

8-2- بالنسبة لمخاطر السوق: على إدارة المصرف أن تبين مدى تعرض المصرف إلى مخاطر تغير أسعار الفائدة و ذلك من خلال تقديم ايضاحات تبين تقلبات معدلات الفائدة و الطريقة التي تراقب و تدار بها مثل هذه المخاطر، و على إدارة المصرف الإفصاح عن مخاطر الخسائر الناشئة عن التغيرات في معدلات أسعار الصرف، من خلال الإفصاح عن التقلبات الهامة في أرصدة العملات الأجنبية.

8-3- بالنسبة لمخاطر السيولة: فقد تطلب المعيار توزيع الأصول و الخصوم حسب طبيعتها و درجة سيولتها و تواريخ استحقاقها.

و هنا يمكن القول أن القوائم المالية و التقارير التي تعدها إدارة المصرف على الرغم من أنها قد تكون أعدت بما يتفق مع المبادئ و السياسات المحاسبية المقبولة عموما، إلا أنها لن تقدم معلومات ملائمة و موثقة تخدم أغراض مستخدمي هذه القوائم، إلا إذا تضمنت معلومات كافية و مفصلة عن الطريقة التي تقوم بها إدارة المصرف بإدارة المخاطر كافة و المبالغ التي تخصصها لمواجهة هذه المخاطر و التزامات المصرف الطارئة، بما يتماشى مع أصول المحاسبة الحديثة و التطورات الاقتصادية العالمية، و ما حصل من أزمات مالية مصرفية عالمية قديما و حديثا، لأن ذلك بدون أدنى شك سوف يقلل من احتمالات حدوثها مستقبلا، انطلاقا من أن الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية يمثل التعريف بالمشكلة تمهيدا لحلها من خلال إدارة هذه المخاطر و الرقابة عليها.

كما تناولت معايير المحاسبة الدولية في معيارها رقم 32 المخاطر التي تتعرض لها المشتقات المالية و ضرورة الإفصاح عنها، حيث تعتبر المشتقات المالية من الأدوات الاستثمارية الهامة في القطاع المصرفي، و لقد صنفت المخاطر بناء على هذا المعيار كما يلي:

- **المخاطر السعرية:** و هي لا تعني فقط المخاطرة التي تشمل إمكانية تحقيق الخسائر بل تشمل أيضا المخاطرة المترتبة عن امكانية تحقيق الأرباح و المكاسب والتي تشمل على:

-مخاطر العملة: و هي المخاطرة الناتجة عن تغير قيمة أداة مالية ما نتيجة التغير في أسعار صرف العملة؛

- مخاطر أسعار الفائدة: و هي المخاطرة التي تنجم عن التغير في قيمة أداة مالية نتيجة التغير في أسعار الفائدة الجارية؛

- المخاطر السوقية: و هي مخاطر تنجم عن التقلبات في الأسعار و ذلك نتيجة لعوامل خاصة بالأداة المالية نفسها، أو بسبب عوامل أخرى تؤثر على الأوراق المالية الأخرى المتداولة في الأسعار ذاتها.

- **المخاطر الائتمانية:** و هي النوع الثاني من المخاطر و التي تترتب عن امكانية فشل أحد الأطراف موضوع العقد في الأداء (الوفاء بالتزامات) في الوقت المحدد لما هو متفق عليه، حيث ألزم هذا المعيار كل مؤسسة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمدى تعرضها لمخاطر الائتمان لكل فئة من الأصول المالية.
- **مخاطر السيولة:** و هي المخاطر التي يمكن التعرض لها نتيجة الفشل في تأمين الأموال اللازمة من أجل الوفاء بالالتزامات المستحقة في وقت ما، و التي قد تحدث نتيجة عدم القدرة على بيع أصل مالي ما بقيمته العادلة.
- **مخاطر التدفق النقدي:** و هي المخاطر التي تنجم عن تقلبات التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بأداة مالية ما من حيث مقدارها.

حيث يعتبر الهدف الرئيسي لهذا المعيار هو زيادة فهم مستخدمي القوائم المالية لأهمية الأدوات المالية ضمن الميزانية العمومية و خارج الميزانية العمومية بالنسبة للمركز المالي للمنشاة و أدائها و تدفقاتها النقدية.

المحور الثالث:الأهداف المرجوة من الإفصاح عن المخاطر المصرفية

هنالك أهداف هامة جدا من الإفصاح عن المخاطر المصرفية لأن عملية الإفصاح هذه ليست غاية بحد ذاتها و إنما لتحقيق مجموعة من الأهداف، و هذه الأهداف يمكن تلخيصها بما يلي:

1- تمكين مستخدمي القوائم المالية من الوقوف على نوعية المخاطر التي تتعرض لها البنوك مبوبة حسب طبيعة كل نوع من أنواع المخاطر؛

2- إمكانية قياس المخاطر التي تتعرض لها البنوك بالنسبة لكل نوع من أنواع المخاطر؛

3- تطوير الفكر المحاسبي بحيث لا تقتصر القوائم المالية على أحداث وقعت بالفعل، و لكن يجب أن تمتد لتشمل الأحداث المستقبلية؛

4- العمل على إيجاد علاقة مباشرة بين الإيضاحات المتممة للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية؛

5- ان الإفصاح عن المخاطر سوف يساعد بشكل أساسي في عملية الرقابة على هذه المخاطر.

خاتمة:

لقد راعت المعايير المحاسبية الدولية و بشكل مباشر قدرة البنك على إدارة المخاطر، هذا بجانب أن المعايير المحاسبية المذكورة أعلاه قد ساعدت على الاعتراف بالمخاطر، من حيث إدخال المخاطر إلى الميزانية العامة بدلا من إبقائها خارجها، و من حيث تحديد قيمة المخاطر من خلال السماح بإتباع مفهوم القيمة العادلة في تقييم الموجودات و المطلوبات المالية بدلا من التكلفة التاريخية التي تعتبر الأخيرة العمود الفقري في النموذج المحاسبي المعاصر، بالإضافة إلى ذلك سمحت هذه المعايير بالتوسع في الإفصاح حول المخاطر و إدارتها.

هذا التطور الجديد في المفاهيم المحاسبية كان الهدف النهائي لها هو تحقيق أهداف العملية المحاسبية و هي إنتاج معلومات عالية الجودة و مقبولة من كافة الأطراف المهتمة بالاقتصاديات المصرفية من خلال تمثيلها العادل للوضع المالي و نتائجه و المخاطر الكامنة في عمل تلك المؤسسات المالية.

و لهذا فان المعايير المحاسبية جاءت لتلبية حاجات ادارة المخاطر، فلم تعد المحاسبة مجرد تسجيل و تبويب و عرض البيانات المالية للأحداث الاقتصادية لفترة ما، بل غدت أداة من أجل قياس و تقييم المخاطر و إدارتها من جهة، و إظهار القيمة السوقية من جهة أخرى.

مما سبق نرى أن لمهنة المحاسبة دور هام يجب أن تقوم به في تقليل الغش المالي للمؤسسات و ذلك من خلال توفير معلومات سليمة تعزز الممارسات التي تقوم بها إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، و ذلك تحقيقا لشعار هام يجب أن ترفعه تلك المؤسسات و هو أن السياسات المحاسبية المختارة في خدمة إدارة المخاطر.

إن هذه الصورة المثالية التي يجب أن تتمتع و تقوم بها مهنة المحاسبة في تطوير و بناء الأطر المختلفة في المؤسسات المالية بهدف تحقيق أهداف و قيم معتمدة على الاستقلالية و الشفافية و المساءلة و القابلية للمقارنة.

الا أن الممارسات العملية لمهنة المحاسبة (المحاسبة الإبداعية)من حرية في الانتقاء في تطبيق السياسات و المبادئ و الإجراءات المحاسبية بهدف التأثير على مستخدمي التقارير المحاسبية عند اتخاذهم القرارات جعلت من تلك التحسينات (صدور معايير المحاسبة الدولية خاصة بالمخاطر) في العملية المحاسبية في أكثر الأحيان لا تحقق أهدافها.

ان قيام العديد من المؤسسات في استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية سوف يؤثر سلبا على نوعية المعلومات التي تظهرها القوائم المالية و نشر بيانات مالية غير متفقة مع واقع الحال.

لا شك أن هذا التحدي الذي تواجهه مهنة المحاسبة يعد اليوم أكثر خطورة مما كان عليه في الأيام الماضية و بشكل خاص مع تزايد حجم الشركات و المؤسسات التي تعلن إفلاسها أو يكتشف بها الفساد و التعثر المالي، و عادة يتم إخفاء هذا الفساد مرحليا عن طريق قيام الشركة بإخفاء خسائر من بياناتها المالية أو استبعاد المطلوبات أو إظهار موجودات مخالفة للواقع في بياناتها المالية أو تضخم ايراداتها أو تقليل مصاريفها عن طريق اجراء معالجات محاسبية خاطئة.

الهوامش:

1- مفلح عقل، وجهات نظر مصرفية، الطبعة الأولى، البنك العربي، عمان ،2000،ص260.

2- شقيري نوري موسى، محمود ابراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى ،دار المسيرة، عمان،2012،ص25

3- عبد المقصود دبيان، كمال الدين مصطفى الدهراوي، ناصر نورالدين عبد اللطيف، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية،الإسكندرية،2005،ص 13.

4- بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، ادارة المخاطر،الوراق،عمان،2013،ص.30

5- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،عمان،2011، ص (161،162).

6-علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني،" الحوكمة المؤسسية و الأداء الاستراتيجي للمصارف"،ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان،2011،ص.55

7- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر(أفراد- إدارات- شركات- مصارف)، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007، ص.51

8-Anderson, K. andTerp, A, Perspectives on Strategic Risk Mamnegment , Denmark, Copenhagen Business school Press, 2006,p27.

9- خالد وهيب الراوي، ادارة المخاطر المالية، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان ، 2011،ص10.

10-Hempel, Geogett, and Simson, Donald G.Bank Management. (Text and cases)- JhonWiely and sons Inc.5th Ed, USA, 1999, p452 .

11- وجدان صبري أبو عيسى، تقييم قدرة نظام المعلومات المحاسبي المصرفي في سورية في الحد من المخاطر- دراسة تحليلية مسحية على المصارف العامة، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2011،ص (43،44).

12- صادق راشد حسين ألشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و أثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية/العراقية)، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2010، ص .82

13- شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب، إدارة المخاطر، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2012،ص .198

14- نفس المرجع السابق، ص.199

15-سمير الخطيب، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي و تطبيق عملي، منشأة المعارف،الإسكندرية ،2005، ص.120

16- سمير الخطيب، قياس و ادارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي و تطبيق عملي، ط2، منشأة المعارف،الاسكندرية، 2008، ص(147،148).

17-خليل ابراهيم رجب الحمداني، عدنان محمد شهاب، مصطفى محمد صديق، دور المعلومة المحاسبية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 10، العدد30، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة تكريت، 2013، ص(209،210).18-وجدان صبري أبو عيسى، مرجع سابق، ص 51 .

19- سمير الخطيب، مرجع سابق، 2008، ص233.

20- سمير الخطيب، مرجع سابق، 2008، ص254.

21- وجدان صبري أبو عيسى، مرجع سابق، ص .60

22- حاكم محسن الربيعي، مرجع سابق، ص 10123- علاء عنقه، الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2010-2011،ص 25.

24- نفس المرجع السابق،ص (26، 27).

25- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية(تحليل العائد و المخاطرة)،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص(160،161).

26- هيني قان جريوننج، ترجمة طارق حماد، معايير التقارير المالية الدولية – دليل التطبيق-، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006، ص(416،417).

27- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص.1394

28- علاء عنقه، مرجع سابق، ص(32،33).